

Distr.: General
1 April 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثمانون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 28 آذار/مارس 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد صعدت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من حصارها وقصفها لقطاع غزة مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة وهي تواصل حرب الإبادة الجماعية التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني.

ولا يمرّ يوم دون أن تُرتكب مجزرة أخرى بحق الأبرياء حيث تقصف قوات الاحتلال الإسرائيلية جميع مناطق غزة بضراوة تضاهي بل وتتجاوز ضراوة الأيام الأولى لهذا العدوان الإجرامي. ويزداد عدد الأطفال الذي يُؤزرون التراب، كما يزداد عدد الأطفال الذين يتيّمون، وعدد الأسر التي تُمحي من الوجود، ويتعرض جميع السكان للترويع والتهديد بالمجازر، حيث تواصل إسرائيل إطلاق العنان لأنواع شتى من الأسلحة الفتاكة والمتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، دون أي اعتبار لحياة المدنيين.

ومنذ أن قررت الحكومة الإسرائيلية حرق وقف إطلاق النار، تسببت غاراتها في قتل ما لا يقل عن 792 فلسطينيًا وإصابة أكثر من 1 700 آخرين بجروح. وقد كان من بين الضحايا مئات الأطفال والنساء. ومرة أخرى، تُغص المستشفيات القليلة المتبقية، والعامة بشكل جزئي، بالجرحى وجثث القتلى من المدنيين، رغم تضاؤل الإمدادات الطبية والوقود اللازم لتشغيل المستشفيات.

وليست هناك منطقة أو هدف أو منشأة مدنية في مأمن من إسرائيل التي تنتهك كل مبادئ القانون الدولي، معلنة في ادعاء صادم أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق على غزة. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية استهداف ما تبقى من المنازل الصامدة، بالإضافة إلى استهداف المستشفيات ومراكز إيواء اللاجئين والعمليات الإنسانية، والاعتداء بشكل مُمنهج على أولئك الذين تتمثل رسالتهم في إنقاذ حياة الإنسان والحفاظ عليها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ويشمل ذلك القصف الأخير الذي تعرض له مستشفى الصداقة التركي - الفلسطيني في 21 آذار/مارس، والذي أسفر عن تدمير المستشفى التخصصي الوحيد الذي يقدم خدمات طبية لمرضى السرطان في غزة، والهجوم الذي استهدف مستشفى ناصر في 23 آذار/مارس، والذي أسفر عن مقتل مريضين أحدهما فتى يبلغ من العمر 16 عاماً. ويأتي هذان الهجومان في أعقاب ما لا يقل عن 670 هجوماً إسرائيلياً على مرافق الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف في غزة خلال الأشهر الـ 17 الماضية.

وبمرور كل يوم، يزداد عدد الأسر التي تفرّ مذعورة للنجاة بحياتها، حيث نزح مرة أخرى أكثر من 142 000 فلسطيني خلال الأسبوع الذي انقضى منذ استئناف إسرائيل قصفها لغزة. ويُجبر النساء والرجال وكبار السن والأطفال مراراً وتكراراً على جمع أغراضهم القليلة وتفكيك خيامهم المؤقتة والبحث عن الأمان حيث لا أحد ولا مكان بمنأى عن الهجوم الشرس.

وقد تجاوزت الحصيلة المؤكدة للمجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة حتى الآن 50 144 من الفلسطينيين القتلى، والعديد منهم سُحقوا تحت أنقاض المباني المدمرة أو قُضوا حرقاً فيها. وأصيب أكثر من 113 704 آخرين بجروح، حيث يعاني الكثير منهم من إصابات غيرت مجرى حياتهم، وسيموتون متأثرين بجراحهم، بينما تواصل إسرائيل منع دخول المساعدات إلى غزة لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، وهي أطول فترة تتقطع فيها المساعدات الإنسانية تماماً منذ بدء الحصار. إن قتل هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء، ولا سيما آلاف الأطفال، لوصمة عار على جبين الإنسانية ولا يمكن تبريره أبداً.

وهذا الحصار الإجرامي القاسي الذي دخل الآن أسبوعه الرابع، ينسف بسرعة كل المكاسب التي حققتها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الشريكة خلال فترة وقف إطلاق النار للتخفيف من ظروف المجاعة وتوفير الرعاية الطبية للمرضى والجرحى. ومرة أخرى، يجد سكان غزة أنفسهم في حالة من عدم اليقين واليأس في ظل تضاؤل مخزونات الغذاء ونضوب الإمدادات الطبية واستحالة الحصول على المياه النظيفة، وكل ذلك يجري دون أن يحرك العالم ساكناً.

وفي ضوء ما تقدم، فإن قرار الأمم المتحدة تقليص وجودها في غزة، بما في ذلك جميع الموظفين الدوليين العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في وقت بلغت فيه الأوضاع الإنسانية مستويات كارثية غير مسبوقة، مع تزايد الاحتياجات من اللوازم الأساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، هو قرار يدعو للقلق البالغ ويتطلب اهتماماً فورياً من المجتمع الدولي. ولا بدّ من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على رفع الحصار ووقف عقابها الجماعي ومحاولاتها لتجويع شعبنا والقضاء عليه وتهجيده قسراً من أرضه.

وفي هذا الصدد، لا يمكن التغاضي عن الخسائر البشرية الفادحة التي سُجلت في صفوف العاملين في المجال الإنساني والصحفيين. فمنذ استئناف إسرائيل هجماتها على غزة، قُتل ثمانية من العاملين في المجال الإنساني. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت إسرائيل 399 شخصاً من العاملين في المجال الإنساني في غزة، منهم 289 من موظفي الأمم المتحدة، ومعظمهم من موظفي الأونروا. وفي 24 آذار/مارس، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية صحفيين فلسطينيين اثنين آخرين هما حسام شبّات ومحمد منصور فأردتهما قتيلاً. وقتلت إسرائيل ما يقرب من 200 صحفي وإعلامي فلسطيني، من بينهم 27 امرأة، خلال هذه الأشهر الـ 17 المروّعة.

وعلى نفس المنوال، تواصل إسرائيل هجوماً الشرس على بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث قتلت 99 فلسطينياً، من بينهم أطفال، منذ بداية العام، مع القيام في الوقت نفسه بالاستيلاء على الممتلكات وهدم المنازل وتهجير عشرات الآلاف من المدنيين قسراً، والاعتداء على الأماكن المقدسة والمصلين خلال شهر رمضان المبارك.

وتتلقى قوات الاحتلال الإسرائيلية تحريضاً مباشراً من الإرهابيين المستوطنين الإسرائيليين، الذين زادت الحكومة جرأة بمخططات الاستعمار والضم الاستيطانية المسعورة التي تشمل ترسيخ العشرات مما يسمى بالبؤر الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المسروقة، وتحريضها السافر ضد الفلسطينيين. وفي اعتداء من هذا القبيل وقع في 24 آذار/مارس، هاجمت عصابات المستوطنين المخرج الفلسطيني حمدان بلال، في محاولة واضحة لتخويفه وإيذائه بسبب فضحه للتطهير العرقي الذي ترتكبه إسرائيل بحق الفلسطينيين. وكما جرت العادة، وبدلاً من محاسبة المستوطنين على هذا الاعتداء، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باعتقال السيد بلال وضربه، ليزيد ذلك من تعزيز شعور المستوطنين بالقدرة على الإفلات من العقاب.

وتواصل حملات الاعتقال اليومية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية لتضيف المزيد إلى آلاف المدنيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حيث يتعرضون للأسر والتعذيب، بما في ذلك الأطفال المحتجزون دون تهمة. وفي 23 آذار/مارس، توفي الفتى وليد خالد عبد الله أحمد البالغ من العمر 17 عاماً، والذي اختطفته قوات الاحتلال الإسرائيلية من منزله في سلواد في أيلول/سبتمبر 2024، وذلك في سجن مجدو الإسرائيلي، ليصبح أول طفل فلسطيني يُعرف أنه توفي في سجن إسرائيلي، وتحتجز إسرائيل جثمانه، الأمر الذي يفاقم كرب أسرته.

إن الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين معرضون لخطر شديد، وحياتهم مهددة بشكل مباشر بسبب هذا الاحتلال غير القانوني. والمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ملزم قانوناً بوقف العدوان الإسرائيلي وحماية شعبنا. والقيام بذلك يتطلب، على المدى القريب، استئناف وقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون شروط أو عوائق. ونحن نحث الوسطاء، مصر وقطر والولايات المتحدة، على بذل كل جهد ممكن، بدعم من جميع الدول والمنظمات المعنية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، لاستئناف وقف إطلاق النار وضمان تنفيذ جميع مراحل، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2735 (2024)، وتوسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بهدف تأمين وقف دائم لإطلاق النار يفسح المجال لتحقيق سلام عادل قائم على أساس حل الدولتين.

وبناء عليه، يناشد الشعب الفلسطيني وقيادته المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتحرك الآن لوقف التطهير العرقي ووقف الضم ووقف الإبادة الجماعية ووضع حد نهائي لهذا الاحتلال غير القانوني.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 861 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 19 آذار/مارس 2025 (A/ES-10/1027-S/2025/173)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
